



سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر الحمد متوسلاً رؤساء تحرير الصحف اليومية وممثليهم بحضور نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية الشيخ أحمد الفهد والوزراء الشيخ أحمد العبدالله ود. محمد العفاسي وروضان الروضان ورئيس مجلس ادارة «كونا» الشيخ مبارك الدبيج ورئيس جمعية الصحفيين بالانابة الزميل عدنان الراشد (هاني الشري)

طالب رؤساء تحرير الصحف ببث روح التفاؤل وتبسيط الضوء على النواحي الإيجابية والتصدي للسلبات بأسلوب متزن وتخفيف التوتر في العمل السياسي

رئيس الوزراء: الحفاظ على أمن الكويت وتماسك المجتمع والصحة والتعليم والمضي في تنفيذ المشاريع التنموية أهم أولويات المرحلة المقبلة

ورداً على سؤال حول موقف الحكومة من وجود أربعة إلى خمسة أعضاء بمجلس الأمة ممن يوصفون بأنهم «عناصر تازيم» قال سمو رئيس الوزراء «هناك حق دستوري يعطي لكل عضو حقه في استخدام الأدوات الدستورية ونحن نحترم هذه الحقوق بالكامل وفقاً للدستور».

وحول إمكانية إعادة النظر في قرار لجنة إزالة التعديلات والمظاهر غير المرخصة التابعة لمجلس الوزراء أكد سموه أن «القانون قانون والقانون سيطبق على الجميع» متسائلاً «هل الدول المتقدمة تسمح بشيء غير قانوني وتسمح بوجود حدائق أمام المنازل بطريقة غير قانونية..»

من ذلك من أخطاء وكوارث وإحالة المتسببين فيها إلى الجهات الرقابية والقضائية وفق القانون. وخاطب سموه رؤساء تحرير الصحف اليومية قائلاً نحن نحتاجكم لبث روح التفاؤل وتبسيط الضوء على النواحي الإيجابية والتصدي للنواحي السلبية بأسلوب متوازن كما نحتاجكم لتخفيف التوتر في العمل السياسي إذا ما ارتفعت حدة ونحتاج مساهمكم للحفاظ على إطار لغة الخطاب في العمل العام بحيث لا تخرج عن تعاليم الدين والأخلاق والأعراف والتقاليد وهو ما ينسجم مع توجهيات صاحب السمو أمير خلال اجتماعه الأخير معكم.

قوانين بحاجة للتعديل

وفي رده على سؤال بشأن إجراء تعديلات على القوانين المعمول بها حالياً، قال سمو الرئيس الشيخ ناصر أن هناك قوانين قديمة «منذ زمن الروبيات» وتحتاج إلى تعديل أو إعادة صياغة من قبل مجلس الأمة» حتى تواكب المتغيرات في الزمن الحديث.

ورداً على سؤال حول موقف الحكومة تجاه التلويح بتقديم أربعة استجوابات من قبل بعض أعضاء مجلس الأمة وموقف سموه الشخصي إذا ما تم تقديم استجواب بشأن مصروفات ديوان رئيس مجلس الوزراء قال سمو الشيخ ناصر الحمد «الجميع على الحق الدستوري ولا أحد يستطيع أن ينكره والحكومة لها حقوقها الدستورية كذلك وكل يمارس حقه الدستوري».

وحول خطط الحكومة لتلافي حدوث أي مشاكل كبيرة في القطاع النفطي أسوة بما حصل في محطة مشرف لمعالجة مياه الصرف الصحي قال وزير النفط وزير الإعلام الشيخ أحمد العبدالله «إننا نذكر أننا دولة نفطية اقتصادها قائم على النفط».

وذكر أن «المنطقة ملتهبة ولا تحتفل بوجود مخاطر جديدة لذلك نعمل ببساطة وحرص وانتباه ورقابة صارمة لأننا نذكر أن أي حادث يعرضنا جميعاً للخطر لذلك نحن نعمل بأقصى جهد لتلافي حدوث أي خطر».

وعن موقف الحكومة تجاه التلويح بتقديم أربعة استجوابات من قبل بعض أعضاء مجلس الأمة وموقف سموه الشخصي إذا ما تم تقديم استجواب بشأن مصروفات ديوان رئيس مجلس الوزراء قال سمو الشيخ ناصر الحمد «الجميع على الحق الدستوري ولا أحد يستطيع أن ينكره والحكومة لها حقوقها الدستورية كذلك وكل يمارس حقه الدستوري».

وحول خطط الحكومة لتلافي حدوث أي مشاكل كبيرة في القطاع النفطي أسوة بما حصل في محطة مشرف لمعالجة مياه الصرف الصحي قال وزير النفط وزير الإعلام الشيخ أحمد العبدالله «إننا نذكر أننا دولة نفطية اقتصادها قائم على النفط».

وذكر أن «المنطقة ملتهبة ولا تحتفل بوجود مخاطر جديدة لذلك نعمل ببساطة وحرص وانتباه ورقابة صارمة لأننا نذكر أن أي حادث يعرضنا جميعاً للخطر لذلك نحن نعمل بأقصى جهد لتلافي حدوث أي خطر».



سمو رئيس الوزراء متوسلاً الشيخ أحمد الفهد والشيخ مبارك الدبيج وروضان الروضان ود. محمد العفاسي والزملاء الشيخ خليفة العلي وسعود السبيعي وسليمان الجارالله

علينا أخذ الحيطة والحذر والحفاظ على وحدة الجبهة الداخلية في مواجهة الأخطار الخارجية في ظل ما تشهده المنطقة من توتر بسبب الإرهاب

الحكومة تسعى بكل عزم لتجاوز كل التحديات والعقبات وهناك قوانين منذ زمن «الروبيات» تحتاج إلى تعديل لمواكبة متغيرات الزمن الحديث

وتأمين متطلبات الجهات الرقابية مع الالتزام بأحكام القوانين. وذكر سمو رئيس الوزراء أن الحكومة قطعت مشورا بالتعاون مع البنك الدولي في تأسيس البنية التحتية التي تحتاجها في تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي صدرت في الكويت عام 2006 وقد شكلت الحكومة فريقاً لإنجاز هذا المشروع الحضاري شارك فيه عدد كبير من ممثلي جمعيات المنفعة العام ومؤسسات المجتمع المدني ويقوم الفريق بتقييم الإطار المؤسسي والقانوني لمكافحة الفساد وإصدار تقرير موجز عن نتائج التقييم ونشر النتائج. وأكد سموه مجدداً موقف الحكومة من التسبب والإهمال الوظيفي في الجهاز الحكومي، مشدداً على عدم التهاون مع ما ينتج

الصحية وأكثرها تطوراً. وحول الخطة التنموية وبرنامج عمل الحكومة أوضح سموه أن الحكومة ستدخل هذا الفصل التشريعي بجاهزية كاملة لتدعيمها، مشيراً إلى أن هذه الخطة وضعت من قبل متخصصين وشاركت في إعدادها قطاعات من المجتمع المدني وواكبها استشارات دولية من بيوت خبرة عريقة وناقشها لفيق من ذوي الرأي والخبرة في المجلس الأعلى للتخطيط.

وأكد سموه أن إقرار الخطة التنموية والبدء في برنامج عمل الحكومة سيساعدان بالدرجة الأولى على رفع معاناة المواطن من عدم تطوير الخدمات وبالدرجة الثانية على تحريك الاقتصاد المحلي للمساهمة في حل الأزمة الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة توفرها

الإخوة النواب بالممارسة الرقابية وفق الأدوات التي حددها الدستور مؤكداً أن التدرج في استخدام الأدوات الرقابية يتيح للطرفين الالتقاء في منتصف الطريق. وأشار في هذا الصدد إلى أن بعض الأسئلة البرلمانية تأخذ طابعاً تعجيزياً تحتاج إلى جهود وأوقات للجابة عنها ولا تتسجم مع روح المسؤولية التي تطالب بها وهناك أسئلة يغلب عليها الطابع الشخصي إضافة إلى الإفراط في استدعاء المسؤولين الحكوميين أو الإصرار على تواجد أشخاص بعينهم.

غير أن سموه قال أن الأسوأ من هذا أن تتم مناقشة المواضيع في اللجان دون سماع رأي الحكومة متمنياً على رئاسة المجلس الإتحال تقريراً للنقاش في الجلسة العامة إذا لم ينص التقرير على حضور الحكومة. وحدد سموه في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع رؤساء تحرير الصحف اليومية بقصر السيف اسم على أن أولويات المرحلة المقبلة تتضمن ثلاثة محاور هي الحفاظ على أمن البلاد وتماسك المجتمع وبناء الإنسان الكويتي والمضي في مشاريع التنمية.

وقال سموه أننا لن نتسامح أبداً في الشأن الأمني ووحدة المجتمع وسنضرب بكل ما أوتينا من قوة إذا ما فكر أحد في العبث بأمن الوطن ووحدة المجتمع لأن أمن الكويت فوق كل اعتبار.

وأوضح أن الإرهاب الذي يستهدف دول المنطقة ويزيد من قلقنا يتطلب أخذ الحيطة والحيلة كما يتطلب الحفاظ على وحدة الجبهة الداخلية في مواجهة الأخطار الخارجية مؤكداً أننا لن نتسامح أبداً في الشأن الأمني ووحدة المجتمع وسنضرب بكل ما أوتينا من قوة إذا ما فكر أحد في العبث بأمن الوطن ووحدة المجتمع لأن أمن الكويت فوق كل اعتبار.

وقال سموه أن أمن الكويت وسلامته أراضيهما هي مرتكز سياستنا الخارجية مضيافاً أن الحرس الوطني والأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية وثقتنا في الشعب الكويتي الوفي وحرصه على التماسك والوحدة كل ذلك يشكل رصيداً أساسياً لحماية الجبهة الداخلية.

وفيما يخص بناء الإنسان الكويتي فقد أوضح سموه أن الحكومة تولي اهتماماً خاصاً لتطوير الخدمات التربوية والتعليمية والصحية في المرحلة

كونا: أكد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر الحمد اسم أن الحكومة تولي اهتماماً خاصاً بتطوير الخدمات التربوية والتعليمية والصحية في المرحلة المقبلة وفق الخطة التنموية التي وضعت من قبل متخصصين وشاركت في إعدادها قطاعات من المجتمع المدني وواكبها استشارات دولية وناقشها لفيق من ذوي الرأي والخبرة في المجلس الأعلى للتخطيط.

وذكر سموه أننا مقبلون على مرحلة جديدة نسعى فيها بكل عزم وإقدام إلى تجاوز جميع التحديات والعقبات من أجل إقرار خطة التنمية والمضي في تنفيذها مشيراً إلى أهمية التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وحدد سموه في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع رؤساء تحرير الصحف اليومية بقصر السيف اسم على أن أولويات المرحلة المقبلة تتضمن ثلاثة محاور هي الحفاظ على أمن البلاد وتماسك المجتمع وبناء الإنسان الكويتي والمضي في مشاريع التنمية.

وقال سموه أننا لن نتسامح أبداً في الشأن الأمني ووحدة المجتمع وسنضرب بكل ما أوتينا من قوة إذا ما فكر أحد في العبث بأمن الوطن ووحدة المجتمع لأن أمن الكويت فوق كل اعتبار.

وذكر أن «المنطقة ملتهبة ولا تحتفل بوجود مخاطر جديدة لذلك نعمل ببساطة وحرص وانتباه ورقابة صارمة لأننا نذكر أن أي حادث يعرضنا جميعاً للخطر لذلك نحن نعمل بأقصى جهد لتلافي حدوث أي خطر».

وقال سموه أن أمن الكويت وسلامته أراضيهما هي مرتكز سياستنا الخارجية مضيافاً أن الحرس الوطني والأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية وثقتنا في الشعب الكويتي الوفي وحرصه على التماسك والوحدة كل ذلك يشكل رصيداً أساسياً لحماية الجبهة الداخلية.

وفيما يخص بناء الإنسان الكويتي فقد أوضح سموه أن الحكومة تولي اهتماماً خاصاً لتطوير الخدمات التربوية والتعليمية والصحية في المرحلة

الروضان: لجنة لمتابعة ملاحظات المحاسبة عن الجهات الحكومية

قال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء روضان الروضان شكل مجلس الوزراء لجنة برئاسة وزير الشؤون لمتابعة ملاحظات ديوان المحاسبة عن جميع الجهات الحكومية، مبيّناً أن الحكومة «هي التي بادرت بالمتابعة عما إذا كانت هناك من قبل أخطاء مؤسسات الدولة أو المؤسسات»، مضيفاً أن المواطن «سيشعر بعد فترة وجيزة أن هناك جدية من قبل مجلس الوزراء بهذا الشأن».

الفهد: 35 مليار دينار إضافة إلى 7 مليارات من القطاع الخاص ستصرف خلال 4 سنوات لتنشيط الاقتصاد

الاقتصاد المحلي. وأعرب عن استغرابه بشأن التحرك البطيء لسوق الكويت رغم وجود ميزانية «ستصرف في السنوات الأربع المقبلة تتجاوز 35 مليار دينار إضافة إلى ما لا يقل عن 7 مليارات سيصرفها القطاع الخاص». وأشار إلى التوجه بانشاء 5 شركات مساهمة يشارك فيها القطاع الخاص بنسبة 50٪ لاتاحة الفرصة امامه بالمشاركة في المشاريع الحكومية.

وأكد جديده الحكومة في تفعيل وتنفيذ بعض القوانين القديمة المتعلقة بالشركات، مشيراً إلى أن إقرار مجلس الأمة قانون الاستقرار الاقتصادي وقانون الودائع خطوة «يجب أن تتبعها خطوات على مستوى التشريعات والقوانين».

وقال الشيخ أحمد الفهد «نعي تماماً أن القطاع الخاص يمر بمرحلة اختناق، ليس فقط في الكويت بل في دول العالم كافة»، مضيفاً أن دعم السوق وتنشيطه يحتاج إلى تعاون السلطتين من خلال الأليات والقرارات والقوانين.

وأشار إلى ضرورة نقل بعض الخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص وأن تكون المشاريع ذات جدوى اقتصادية يرغب فيها المستثمر الأجنبي قبل الاستثمار المحلي.

وعن معايير الجودة قال الفهد «وضعنا حلولاً لمشكلة الجودة من خلال شركات عالية القياس والمتابعة وقمنا بتوجيه كل وزارة أن تأتي بمستشار عالمي متخصص في مجالها بالإضافة إلى أننا كإمانة عامة للتخطيط سنزود الوزراء بمستشارين من قبلنا ونستعين بالبيوت الاستشارية العالمية الكبرى».

وأضاف «نحن نعمل على تطوير البرنامج وآليات القياس وآليات العقاب والثواب وسنحيل قانون القياس والمتابعة» إلى لجنة الشؤون القانونية بمجلس الوزراء لدراسته ومن ثم إقراره ورفعها إلى مجلس الأمة.

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير الدولة للتنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان الشيخ أحمد الفهد رداً على سؤال حول خطة التنمية والجديده في تطبيقها حرص الحكومة على التعاون مع مجلس الأمة لإقرار خطة عملها.

وقال الشيخ أحمد: قد تكون هناك بعض النواقص والسلبيات في الخطة المقدمة ولكننا نأمل من مجلس الأمة أن يتقدم بملاحظات عليها من أجل تهذيبها وتعديلها والاتفاق عليها تمهيداً لتنفيذها من قبل الحكومة. وأضاف أن ذلك هو الطريق الصحيح في قضية المراقبة والمتابعة والتشريع، «ونأمل أن تقوم السلطان التنفيذية والتشريعية كل حسب دورهما المنصوص عليه في المادة 50 من الدستور بتنفيذ هذا البرنامج والحكومة مسؤولة عن تنفيذ برنامجها».

وأكد أن خطة التنمية هي «مشروع أمة ومشروع وطني تجب مناقشتها وتنفيذها من جميع الجهات»، مؤكداً حرص الحكومة على استكمال النواقص في تلك الخطة ورغبتها الأكيدة في معالجة هذه النواقص.

ورداً على سؤال في شأن أهمية خطة التنمية وبرنامج عمل الحكومة قال الفهد أن المطلوب في الوقت الراهن هو الاهتمام بإيجابيات الخطة وسلبياتها مع إعطاء فرصة لدراسة شاملة للوضع الراهن والرؤية المستقبلية وآليات التنفيذ مع المتابعة والتقييم والقياس.

وأضاف أن المطلوب هو اتفاق السلطتين على وضع خطة عمل للمرحلة المقبلة «على ضوءها يمكن للسلطة التشريعية أن تحاسب السلطة التنفيذية في حال القصور الحكومي مع وضع التشريعات والعمل على معالجة الاختلالات والفساد والمراقبة».

وأوضح أن ذلك من شأنه التمهيد لتنمية شاملة وبناء البنية التحتية وتطوير الاقتصاد وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، مؤكداً ضرورة معالجة الأوضاع الراهنة وتأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على

وقال أن لقاءنا هذا وهو الثاني خلال العام يأتي استمراراً لسياسة التواصل مع رجال الصحافة والإعلام والتأكيد لإيماني بأهمية الدور الحيوي الذي تقومون به في صياغة الفكر والرأي خاصة ونحن مقبلون على مرحلة جديدة تسعى فيها الحكومة بكل عزم وإقدام إلى تجاوز كل التحديات والعقبات من أجل إقرار خطة التنمية والمضي في تنفيذها.

أهمية التعاون

وأكد سموه أن المرحلة المقبلة تتطلب الحرس على التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية مشيراً إلى أهمية التزام الحكومة بواجباتها البرلمانية كالأجانية على الأسئلة البرلمانية في الوقت المحدد وحضور الجلسات وتوفير البيانات المطلوبة وفي نفس الوقت التزام